



YENİ YEMEN
Medya Merkezi

قراءة نقدية

في تجارب الأحزاب والتحركات الإسلامية السياسية

إعداد :

ا.د. نجيب غانم

برلماني يمني

ملتقى الحوار السياسي الليبي
ليبيا أولا
Libyan Political Dialogue Forum



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
National Society for Human Rights
NSHR

حراك وأنشطة سياسية في دول شهدت حضوراً فاعلاً لأحزاب حركات الإسلام السياسي

استعراض سريع واستخلاص لبعض الدروس
المستفادة من تجربة العمل السياسي بمرجعياته
الإسلامية

ضئينة هي الكتابات التي تنطلق من داخل
الأحزاب للنقد الذاتي وخصوصاً في تلك الأحزاب
المنضوية تحت مظلة الأنظمة الشمولية والتي
عاشت لعقود في السرية التنظيمية، (إسلاميون،
قوميون، ويساريون)، إذ كثيراً ما يُستعاضُ عن
ذلك بالتركيز على نقد الآخر، سلطة وخصوصاً
أيديولوجيين، والسكوت عن النقد الذاتي أو
الكتفاء بالهمس الداخلي وتخوين كل من يفكر
بصوت عال، فصنعه جلد للذات ونشر الغسيل
يشمت بهم الأعداء ويزعج الرفاق في الحزب (1).

حق على الكيانات والتنظيمات والأحزاب أن تراجع
مساراتها ومكوناتها الفكرية والفلسفية بين فترة
وأخرى، خاصة إذا تقادم عليها العهد منذ الإنشاء
والتكوين، ومضت عقود على صياغتها لأدبياتها
وأنظمتها الأساسية التي رافقت انطلاقاتها
الأولى.

حزب العدالة والتنمية التركي:

إن تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا تلهمنا بالكثير من الأفكار والدروس والعبر المستخلصة، خاصة ما يتعلق بالتنمية المستدامة التي أحدثها في المجتمع التركي وعلى صعيد بنية الجمهورية التركية، وكلها لم تأت من فراغ، بل كانت نتاج مراجعات جذرية في فكر ومسار المجددين والقادة السياسيين الأتراك السابقين في أحزاب الفضيلة والسعادة والتي خرج أردوغان ورفاقه من رحمها مستلهماً كل الدروس والعبر والتضحيات والانتصارات والإخفاقات التي واكبت مسيرة أولئك القادة العظماء الذي سبقوه وتربّعوا على عرش الحكم في تركيا في ظل هراوات القمع وبطش النظام الكمالي ذي السطوة العسكرية، أمثال الرؤساء عدنان مندريس الذي أعدم وتورجوت أوزال الذي مات مسموما والبروفيسور نجم الدين أربكان الذي أدخل السجن عدة مرات ونجا من أحكام الإعدام بحكم أنه ثمانيني، وابتدأ الزعيم أردوغان بتجربته الفريدة في الحكم والإنجاز من حيث انتهى الآخرون الذين مضوا على نفس الطريق للمدرسة الفكرية التي سلكها من بعدهم، ولكن متجاوزا كل المخاطر والمطبات والتحديات التي واجهها من سبقوه.



استطاع حزب العدالة والتنمية التركي منذ عام 2002 أن يقود المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تركيا بطريقة مميّزة ونموذجية، وقد واجه الحزب في هذا الطريق الكثير من العوائق والصعوبات التي هدّدت حتى بقاءه في سدة الحكم، كان آخرها المحاولة الانقلابية الفاشلة في عام 2016.

ومن خلال شيفرات التحوّل الأيدلوجي لحزب العدالة والتنمية التي تناولها البروفيسور برهان الدين ضوران حيث ناقش فيها خصال الهوية والمراجع الأيدلوجية التي لجأ إليها الحزب من أجل تشكيل السياسات التي أراد تطبيقها لإحداث التحوّلات الكبرى في تركيا آخذا بالحسبان تأثير تلك التحوّلات التي حصلت في الخطاب من حيث عامل الاستدامة والتغيير بفعل السياسات المتغيرة في سياق حقائق الظروف الإقليمية والدولية، وقد ارتكز الخطاب الأيدلوجي وفق نكهة براغماتية راعت مصالح تركيا الوطنية العليا، وقد ارتكز ذلك الخطاب على ثلاثة مرتكزات هي: الديمقراطية المحافظة والبناء الحضاري ذي الخصوصية التركية ودعم الهوية والانتماء الوطني (2).

وقد اعتمد الحزب في ظل مسيرته في فلسفة الحكم وبحسب ما جاء على لسان الناطق باسم الحزب ماهر أونال على مبدأ «أحيي الإنسان لتحيا الدولة» وأكد على أنّ الأولوية دوما هي أن يحيا الأفراد والشرائح المختلفة في المجتمع حياة حرّة في أجواء الديمقراطية التعددية الحرّة، عبر مؤسسة عمل سياسي ومجتمع مدني قوي ودستور جديد ونظام قضاء ديمقراطي موثوق به، ومواطن منتج وإدارة سياسية منتجة وصولا إلى نظام اجتماعي ديمقراطي حر، وكل هذه الأهداف هي أسباب للتمكين لأي نظام للحكم يضمن التنمية المستدامة (2).



حزب العدالة والتنمية
 BORDJ BOUKLOUF A BORDJ
 Parti de la Justice et du Développement
 pjd.ma

الأمة المصباح
 صدائفة، ديمقراطية، تنمية



حزب العدالة والتنمية المغربي:

ما يميّز حزب العدالة والتنمية في المغرب أنّ له محددات في الفعل السياسي لعلّ من أبرزها تجانس قيادته وتوجهاتها الواقعية البراغماتية، حيث تقود حزب العدالة والتنمية منذ إعادة تأسيسه سنة 1996 مجموعة قيادية تبدو متجانسة على المستوى الفكري والسياسي وحتى العمري (السن) وكذا على المستوى التعليمي والمهني وهي معطيات موضوعية مهمة للغاية لدراسة ظاهرة هذا الحزب وإدارته للحكومة المغربية لأكثر من عقد من الزمان (3).

وقد تميّز هذا الحزب مقارنة بأمثاله من الأحزاب السياسية في العالم العربي ذات المرجعية الإسلامية بثلاثة عناصر: القيادة الجماعية وتبني الواقعية البراغماتية في سياساته وتحالفاته ورؤاه ومواقفه خاصة من داخل أروقة الحكم في المغرب، وفصل العمل الدعوي عن العمل السياسي، حيث نشأت علاقة استراتيجية بين هئتين مستقلتين، ضمن مشروع إصلاح واحد تتعدّد مداخله في إطار وحدة المشروع بدلا من وحدة التنظيم، وقد استند الحزب في فلسفته هذه من خلال ما ذكره الدكتور سعد الدين العثماني في كتابه (تصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم بالإمامة)، حيث تميّزت تصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم بوصفه نبيا مرسلا، وتصرفاته بوصفه قائدا ورئيس دولة، يأتّم بالوحي بصفته الأولى، ويطلب الاستشارة والرأي بمقتضى صفته الثانية، وهي الأطروحة التي أسست داخل حزب العدالة والتنمية للقبول بالتمييز بين المجالين الدعوي والسياسي (3).

إلا أنّ الحزب استطاع أن يحقق فوزا كبيرا في الانتخابات البلدية التي نظمت في سبتمبر 2015، حيث حصل على الأغلبية المطلقة في معظم المدن المغربية الكبرى، مثل الدار البيضاء والرباط وطنجة ومراكش وفاس وأغادير، وبعد عام آخر تصدّر نتائج الانتخابات التشريعية التي نظمت في أكتوبر 2016 حتى أنه رفع عدد مقاعده في مجلس النواب من 107 إلى 125 مقعدا من أصل 395 مقعدا، وفرض نفسه مجددا على مجمل الفاعلين السياسيين، وقد بادر الملك محمد السادس مرة ثانية (بعد المرة الأولى في عام 2011)، إلى تعيين أمينه العام رئيسا للحكومة للمرة الثانية (3).

علما بأنّ التجربة الحكومية لحزب العدالة والتنمية المغربي لم تكتمل بعد، ناهيك عن الصعوبات المنهجية التي تعترض علماء الاجتماع في دراسة المجتمعات قيد الانتقال والتحوّل (3).

وفي الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي شهدتها المغرب في العام 2021، مُنيّ الحزبُ بهزيمة كبرى وتراجع عدد مقاعده في مجلس النواب المغربي إلى 12 مقعدا، مما دفع بقيادة الحزب إلى إعلان استقالته، وأيا كانت الأسباب التي ساهمت في دفع الحزب إلى الفوز بالانتخابات السابقة وتشكيل حكومتين ثم السقوط الأخير في الانتخابات الأخيرة، كل تلك الأسباب بحاجة إلى دراستها وفحصها.

فالدين حاضر في السياسة كمبادئ موجّهة وروح دافعة وقوة جامعة للأمة، لكنّ الممارسة السياسية لها طبيعة بشرية ولا يجب أن تضيء عليها صفة القداسة، وبالتالي فهناك تمييز تكاملي بين الديني والسياسي وبين الدين والدولة، لا فصل مطلق كما تذهب إليه العلمانية (3).

ومن استراتيجيات البقاء في ميدان الفعل السياسي لدى حزب العدالة والتنمية المغربي إضافة إلى الفصل بين العمل الدعوي والعمل السياسي، التحالف مع المؤسسة الملكية وكذا التحالفات العابرة للأيديولوجيات، كذلك وضع الحزب لنفسه قيودا لا يتجاوزها، أبرزها عدم الاصطدام بالدولة العميقة، أدى هذا إلى محافظة الحزب على قوّته وتماسكه التنظيمي (3).

ولهذا استطاع الحزب أن يحافظ على قيادة الحكومة المغربية من العام 2012 ولفترة تجاوزت أكثر من عقد من الزمان، وهو الحزب السياسي ذي المرجعية الإسلامية في المنطقة العربية الذي نجح في ذلك وهي المفارقة الأهم التي تسترعي الانتباه في هذا السياق.

وبالرغم من أداء الحزب المتواضع على المستوى الاقتصادي، حيث ظل المغرب وفق تقارير دولية حول التنمية خلال السنوات الخمس الأولى في ظل حكم حزب العدالة والتنمية يراوح مكانه ضمن الدول التي تعرف تنمية متدنية، ولكن بالرغم من تواضع الإنجاز على المستوى الاقتصادي



حركة النهضة التونسية:

لم أجد أصدق تحليل لواقع حركة النهضة في تونس ولا الحراك والمراجعات الفكرية التي تدور في أروقتها الداخلية وكذا خيارات المسارات القادمة للحركة، من الكتاب القيّم الذي أصدره أحد قادة الحركة وهو الأستاذ عبد الحميد الجلاصي بعنوان (من الجماعة إلى الحزب السياسي.. إدارة التغيير في سياق انتقالي) وقد أرسله إليّ مشكورا في صيغته الإلكترونية قبل نشره طباعياً الأخ الباحث والمفكر الكويتي الأستاذ محمد سالم الراشد (1).

لئن انتبه الرأي العام إلى النقد الذي وجهه القيادي عبد الحميد الجلاصي لزعيم الحركة بُعيد استقالته المعلنة، إلى أن الوثائق التي يضمها الكتاب تفيد أن ما يقوله اليوم علنا كان يقوله منذ عام 2013 في غرف الحوار الداخلي، «كنت مقتنعا كون الحركة بحاجة إلى انتقال عميق في بنيتها الهيكلية وفي منهجية تسييرها وفي ثقافتها الإدارية لردم الفجوة بين موقعها الجديد بعد الثورة وواقعها المثقل بأعباء وثقافة الماضي وتشبيد صرح جديد لحركة منسجمة في تدبيرها الداخلي مع موقعها في البلد والمنطقة» (1)..

رصيد قيادي كبير والخوف من فزاعة الفراغ، فالثورة أتاحت للحركة ظروف وشروط الانتقال من حركة جامعة مقاومة واحتجاج إلى حزب حكم مرحلة أعقبت ثورة، وأخرجتها من السرية إلى العلنية وغيّرت موقعها ومن ثمة غيّرت وظيفتها، لكن رياح الديمقراطية واللامركزية التي تهجس بها نصوص الدستور ونفوس التونسيين لم يطل لقاحها الحركة من الداخل (1).

حاول الأستاذ عبد الحميد الجلاصي حصر حالة الانسداد التي تعيشها حركة النهضة وهو القيادي العارف بخباياها في المسألة التنظيمية وما يسميه حالة المركزية المطلقة التي حالت دون خروج الحركة من وضع السرية إلى وضع العلنية ومن وضع الجماعة إلى وضع الحزب، ومن وضع الخوف الذي جعلها تكتفي بإدارة الواقع داخليا في صفوفها وخارجيا في حكم البلد دونما مبادرة وتغيير، محملا القيادة كل المسؤولية مستخلصا من ذلك أن أعطاب حزبه والمشهد السياسي عموما سببها احتكار القيادة، متناسيا أن القادة هم نتاج مجتمعاتهم وأحزابهم أولا قبل أن يكونوا مسؤولين لاحقا عن مفاقمة الأعطاب وتأييدها (4).

ويقول سنة 2015 كون «التغييرات التي حصلت في حركة النهضة خلال السنوات الأربع التي مضت تأخذ في الأوقات العادية من أربعة إلى خمسة عقود، فالنهضة حسمت تموقعها السياسي، حركة مدنية ديموقراطية في تدبيرها الداخلي وفي برنامجها السياسي وفي عملها الميداني، لكنها معنية بتوضيح تموقعها الاجتماعي. هل هي كيان عابر للفئات الاجتماعية أم أنها تمثل فئة محددة؟ ومن هي وكيف تدافع عنها؟».

متسائلا، «هل حان الوقت لتعاقد ديموقراطي داخل النهضة؛ لاكتشاف المؤسسة بجانب الزعيم وتحرير الفرد داخل الجماعة؛ فإذا كنا نقول إن الديمقراطية هي بوابة معالجة كل مشاكل البلد، فهل آن الأوان أن نقول نفس الشيء داخل النهضة؟!»

معتبرا كون الديمقراطية داخل الأحزاب ضمانا عامة للديموقراطية في تدبير البلد، مؤكدا كون «مشكلات النهضة ليست مشكلة موارد وأفكار، لكنها مشكلة إدارة أفكار وإدارة موارد، فقوة الحركة في مواردها البشرية والرمزية» (1).

مؤكدًا أن هذا يستوجب الانتقال من القيادة الكاريزمية إلى القيادة التعاقدية، انتقال من حركة الزعيم إلى حركة لها زعيم، فالحركة لها

حركة النهضة التونسية وانجازاتها السياسية:

لكن بالرغم مما ورد من نقد وتحليل لواقع حركة النهضة التونسية، يرى مراقبون أنّ الواقع يشهد بحجم إنجازاتها السياسية من خلال صياغة الدستور وحمايتها للنسيج الاجتماعي التونسي ورفعها الشعار المشهور خسرنا الحكومة وكسبنا تونس وقد جاء عشية تقديم حكومة رئيس الوزراء عن حركة النهضة حمادي الجبالي استقالته بعد انتهاء الفترة الانتقالية استجابة لمطالب المعارضة (جبهة الإنقاذ الوطني)، كذلك موقف حركة النهضة خلال مشاركتها في إعداد الدستور التونسي بعد الثورة، بعد حالات من المد والجزر بينها وبين الأحزاب الأخرى، وتحديد العلمانية واليسارية، والتي أفضت الى إقرار الدستور التونسي بصورته الحالية بعد تنازلات مؤلمة وقاسية قدّمتها حركة النهضة، دفعت البعض إلى التشكيك بتنازلها عن ثوابتها العقديّة ورأت النهضة أن ذلك هو محاولة للحفاظ على وحدة النسيج التونسي والسلام الاجتماعي (5).

يُحسب لحركة النهضة أيضا نجاحها في إسقاط قانون يُطلق عليه (العزل السياسي)، والذي يضم منع رموز النظام السابق والمنتمين لحزب التجمع الدستوري المنحل من المشاركة في الحياة السياسية. ولم يسقط القانون لولا تصويت الأغلبية البرلمانية التابعة لحزب النهضة ضده، ورأت حركة النهضة بأن إسقاط القانون هو فتح صفحة جديدة مع رموز النظام السابق (5).

نجحت النهضة في ترك بصمة تاريخية لها حين تنازلت عن مشاركتها في المجلس التأسيسي في كانون الثاني/يناير 2014، بعد أن طالبت الأحزاب الأخرى خارج ائتلاف الترويكا باستقالة حكومة الترويكا لصالح حكومة تكنوقراط برئاسة مهدي جمع، إذ رأت الأحزاب أن حزب النهضة يُحاول احتكار السلطة بعد انقضاء مدة الفترة الانتقالية المحددة للمجلس التأسيسي.

يُحسب لحزب النهضة أيضا تسلّمه مقاليد الحكم في ظل ظروف اقتصادية صعبة، كون البلاد خرجت من ثورة تاريخية استطاعت أن تقضي على تاريخ من الاستبداد والدكتاتورية منذ 1957 وحتى العام 2011.

أخيرا استطاعت حركة النهضة أن تُقدم أنموذجا إسلاميا مقبولا؛ امتاز بالبراغماتية والمرونة وتلمّس الواقع والتكيف مع الأحداث دون تفريط أو إفراط (5).

يُستشف من تجربة حركة النهضة في حكم الترويكا بأنها تجربة فريدة في التاريخ التونسي المعاصر، حيث إن حزب النهضة تسلم أول حكومة بعد الثورة وهو بذلك يعد انتصاراً ديمقراطياً، ثم المرحلة الحرجة التي جاء فيها حكم الترويكا من أزمات اقتصادية وسياسية كالاغتيال السياسي. وفي النهاية جاء تنازل النهضة عن رئاسة الحكومة ليثبت دعائم التحول الديمقراطي (5).

ولما كان الكثير من المراقبين للمشهد التونسي يظنون أن تونس ظلت في منأى عن الانقلابات التي شهدتها بقية دول الربيع العربي، لكن أثبتت الأحداث الأخيرة وما قام به الرئيس التونسي قيس سعيد من انقلاب على الدستور وتعطيل عمل البرلمان ورفع الحصانة البرلمانية عن نواب البرلمان، كل ذلك أثبت أن تونس لم تكن استثناءً من المشهد العربي المأساوي في وأد التجربة الديمقراطية في مهدها.

الإسلاميون والحوار السياسي في ليبيا في ظل المصالحة الوطنية:

خلصت دراسة لتحليل توجهات الإسلاميين في ليبيا نحو الحل السياسي، من خلال تحديد الديناميات السياسية المرتبطة بموضوع الدراسة، وتحليل تصوراتها عن العدالة الانتقالية، وركزت بشكل خاص على موقف دار الإفتاء الليبية، لكونها مظلة لعدد من الكيانات الإسلامية، ومرجعية دينية للمؤتمر الوطني، إضافة إلى حزب العدالة والبناء، والسلفية غير الجهادية. وخلصت الورقة إلى وجود ثلاثة تصنيفات لمواقف الإسلاميين، فبينما كانت غالبية الأطراف معارضة للاتفاق السياسي، فإنه لقي تأييد حزب العدالة والبناء وحزب الوطن، فيما انقسمت السلفية المدخّلة بين القبول والرفض، وقد خلصت الورقة إلى أن حالة الانقسام بين الإسلاميين، وإن كانت متسقة مع اختلاف الأطر الفكرية، فإنها سوف تعمل على تهميش الإسلاميين في السياسة الليبية (6).



إخوان ليبيا والتحول إلى جمعية الإحياء والتجديد:

أعلنت جماعة الإخوان المسلمين الليبية، الأحد، انتقالها إلى جمعية (الإحياء والتجديد)، إيماناً منها بأن «المدخل الحضاري للتغيير والنهضة هو العمل المجتمعي، للإسهام في قيام مجتمع مدني لا يضيق بالتنوع والاختلاف».

وقالت الجماعة، في بيان لها «نعلم لكل الليبيين أن الجماعة قد انتقلت بتوفيق الله وعونه إلى جمعية تحمل اسم (الإحياء والتجديد)، إحياءً بالدعوة إلى التمسك بمنهج الإسلام الوسطي وتعاليمه».

وأفادت بأن هذا التطور جاء عقب مؤتمري الجماعة العاشر والحادي عشر، وبعد جولات من الحوار والبحث، انتظم فيها أعضاء الجماعة في ورش عمل متعددة، وفق بيان عبر صفحتها على (فيسبوك).

وأضافت أن الجمعية «ستؤدي رسالتها في المجتمع الليبي من خلال عملها الدؤوب في شتى مجالات العمل العام».

وتابعت أن هذا يأتي «إيماناً منها بأن المدخل الحضاري للتغيير والنهضة هو العمل المجتمعي، للإسهام في قيام مجتمع مدني لا يضيق بالتنوع والاختلاف، تتمثل فيه القيم الإسلامية ويسوده العدل وتحترم فيه كرامة الإنسان».

ودعت جمعية (الإحياء والتجديد) في بيانها «أبناء وبنات الوطن إلى التعاون والعمل معنا لتحقيق ما نصبوا إليه جميعاً لرفعة الوطن، وترسيخ هويته الجامعة».

وخلال 10 سنوات، وفق البيان، تعرضت جماعة الإخوان في ليبيا لـ «التشويه والتزوير بغية إقصائها عن مجتمعها ونشر ظلال الشك حول أهدافها النبيلة».

وقال العضو السابق بجماعة الإخوان المسلمين الليبية، عضو حزب (العدالة والبناء)، عبد الرزاق سرقن، للأناضول، إن «الجماعة رأت أن يكون عملها داخل ليبيا فقط، لهذا انتقلت إلى جمعية الإحياء والتجديد».

وأضاف سرقن «هكذا أصبحت الجماعة لا تتبع أي جهة خارج ليبيا، ولا تتبع جماعة الإخوان المسلمين عالمياً، وإنما صارت جمعية تعمل داخل الوطن فقط» (7).

وبهذا الإعلان أستطيع الجزم أنه بالإعلان عن قيام جمعية الإحياء والتجديد وفصلها مؤسسياً ومنذ وقت مبكر عن حزب العدالة والبناء الذي يضم شريحة واسعة من الإسلاميين الليبيين أنه تم الفصل فعلياً بين العمل الدعوي والعمل السياسي وهي عملية تمضي على خطى المغرب.

ترتكز رؤية حزب العدالة والبناء على أن حل الأزمة في ليبيا يكون عبر الحوار السياسي، بحيث يستوعب كل الأطراف الفاعلة في السياسة الليبية باستثناء بعض أركان نظام القذافي، مثل قذاف الدم ومصطفى الزايدي وطيب الصايف، سواء في إطار الحوتر في (غدامس) أم في (مبادرة الجزائر) كما عدّ انقسام مجلس النواب انعكاساً لتباين المواقف السياسية (6).

كما ترتكز رؤية الحزب على دعم حكم القانون، حيث انتقد حزب العدالة والبناء كل استخدام للسلاح خارج إطار الدولة ومؤسساتها الرسمية، سواء باسم الدين، أم ما يسمى بعملية الكرامة في أحداث مدينتي بنغازي وطرابلس، وذهب إلى أن قتل النفس التي حرم الله، أو التسبب في إراقة الدماء إرهاب متكامل الأركان، ويرى أن حل الأزمة يكون من خلال المشاورات، والحوار السياسي، واحترام المسار الديمقراطي ونتائج صناديق الاقتراع، وبناء الجيش، ومؤسسات الدولة. ويقوم مقترح العدالة والبناء للفترة الانتقالية على أن تقرير فترة بقاء المؤتمر والتعديلات الدستورية تكون نتيجة حوار بين المؤسسات المنتخبة، فوفقاً لرؤيته يبدو مهماً تحديد الجدول الزمني للهيئة التأسيسية لانتهاج مشروع الدستور خلال ثلاثين يوماً من أول اجتماع لها (6).

وهي رؤية سياسية لحزب العدالة والبناء تبدو أنّها متقدمة جداً قياساً بالأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا في عمليات المصالحات الوطنية وقيام الحكومة الانتقالية التوافقية بعد تقديم حكومة التوافق الوطني برئاسة سراج الدين استقالته.

وفي شهر يونيو/حزيران 2021 جرت انتخابات داخلية في رئاسة حزب العدالة والبناء الليبي، فاز خلالها عماد البناني برئاسة الحزب خلفاً لمحمد صوان (8).

حركة مجتمع السلم الجزائرية

جاء في نظامها الأساسي أنّ حركة مجتمع السلم ولدت من رحم الشعب الجزائري ومعاناته، ساهمت منذ السنوات الأولى للتأسيس في الدفاع عن خيارات الشعب وتوجهات الأمة، من منطلق وبعيها العميق بطبيعة المرحلة، في إطار منهج الوسطية والاعتدال وبالاعتماد على المرجعية الإسلامية المشتركة بين جميع الجزائريين.

تمكّنت الحركة عبر منهجها السلمي القائم على المشاركة السياسية والمجتمعية الشاملة وبتقديم سلسلة من المبادرات السياسية، من بسط ثقافة الحوار



والإسهام في لّم شمل الجزائريين وتعاونهم على ترجيح المصلحة العليا للوطن. ومن أهم ما تميزت به في هذا الإطار دعوتها المبكرة والدائمة إلى المصالحة الوطنية الشاملة بغرض إنهاء المرحلة الانتقالية وطيّ ملف المأساة الوطنية، والمساهمة في تحقيق استقرار مؤسسات الدولة الجزائرية وتجاوز الأزمات التي كادت أن تعصف بالبلاد. كما عملت على الدفاع عن ثوابت الأمة في مواقع متقدمة ووقفت جدارا منيعا ضد كل محاولات التلاعب بها، ودعت إلى التطوير

وقد ساهمت حركة مجتمع السلم الجزائرية بحراك سياسي، بحضور فاعل منذ عهد الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة وأثناء قيادة مؤسسها الأول الشيخ محفوظ نحاح وحتى اليوم. ولم تغب عن الساحة السياسية في الجزائر منذ إنشائها وحتى الوقت الحاضر، وشاركت في عدة انتخابات برلمانية، كما ساهمت في حكومات ائتلافية مع أحزاب جزائرية أخرى في السنوات 96 و97 وخلال الفترة 99-2002 (11).

شاركت حركة مجتمع السلم في الانتخابات التشريعية التي أجريت في يونيو/حزيران 2021 وهي سابع انتخابات برلمانية منذ 30 عاماً، وحازت على 64 مقعداً من أصل 407 مقعداً، بنسبة 16% من إجمالي المقاعد، بينما حصل حزب جبهة التحرير الوطني -الحزب الحاكم- 105 مقعداً بنسبة 26% وتوزعت بقية المقاعد بنسبها المئوية الأقل بين بقية الأحزاب الجزائرية.

اختارت حركة مجتمع السلم -أكبر حزب إسلامي في الجزائر- البقاء في موقع المعارضة وعدم دخول حكومة الرئيس عبد المجيد تبون، في خطوة قال رئيسها إنها تأكيد على رفض تكرار تجربة سابقة بالتواجد داخل الحكومة دون شراكة حقيقية في الحكم.

والتحسين والاحترافية في مختلف المنظومات والبرامج والسياسات (10).

كما أسهمت الحركة عبر مؤسساتها المختلفة في تطوير الفعل الديمقراطي، وعملت بجد من أجل ترقية الحريات الفردية والجماعية للخروج من الأحادية والوصول الى تمدين النظام السياسي، فتبلور لديها رصيد من التجربة شكّل إضافة مهمة في الممارسة السياسية، وقّرت من خلاله للأمة فرصة كبيرة لا تزال تتجدد لتحقيق آمالها وطموحاتها بشكل مرحلي ومن غير استعجال ولا مصادمة للسنن، مع مراعاة موازين القوى المحلية والدولية (10).

وتعدّ حركة مجتمع السلم إحدى الأحزاب الكبيرة في الجزائر وقد ظل شعارها (العلم والعدل والعمل)، ومنذ تأسيسها في سنة 1990 بقيادة الشيخ محفوظ نحاح، تحت اسم حركة المجتمع الإسلامي شارك الحزب في جميع الاستحقاقات السياسية التي جرت في الجزائر، شكّل في الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى يناير 2012 مع حزبي التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني ما كان يسمى بالتحالف الرئاسي، وتكتل مؤخرًا مع حركة النهضة الجزائرية وحركة الإصلاح الوطني فيما سمي بتكتل الجزائر الخضراء (11).

في الحكومة وفق ما عرض على وفد الحركة في اللقاء الأخير مع الرئيس تبون».

ودافع مقري عن الخيار الذي يصب في «صالح البلد»، وقال «القرار سمح بأن تكون للجزائر جهة سياسية ذات وزن وحضور كبير في الوطن تضع نفسها في موقع المعارضة لرقابة الشأن العام، مثلما تنص عليه الدساتير المتتالية» (12).

وبعد وضع أكبر الأحزاب فوزا بمقاعد المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى) نفسها تحت تصرف الرئيس تبون كحزب جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وكتلة المستقلين وجبهة المستقبل وحركة البناء الوطني (إسلامي)، كان يمكن رؤية برلمان خال من المعارضة لو قبلت حركة مجتمع السلم المشاركة في الحكومة.

وبثبات أكبر حزب ذات مرجعية إسلامية في الجزائر على موقعه الحالي، سيكون في البرلمان الجديد كتلة معارضة قوامها 65 نائبا.

وبعد قرار الحركة ببقائها في المعارضة، اكتملت ملامح المشهد السياسي في البلاد خلال المرحلة المقبلة 2021-2025.

وأعلنت الحركة، الثلاثاء 29 يونيو/حزيران 2021، عقب اجتماع طارئ لمجلس الشورى، أنها لن تكون جزءا من الحكومة الجاري تشكيلها في ضوء نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة.

وقال رئيس الحركة عبد الرزاق مقري في بيان للحزب «إن مجلس الشورى قرر عدم المشاركة في الحكومة المقبلة وقيادة الحزب أبلغت هذا القرار للرئيس عبد المجيد تبون».

وحلّت حركة (مجتمع السلم) ثالثة في الانتخابات النيابية الأخيرة، بـ 65 مقعدا، سبقتها كتلة المستقلين 84 مقعدا، وحزب جبهة التحرير الوطني (الحاكم سابقا في فترة بوتفليقة) 98 مقعدا.

وبرفضها دخول الحكومة، تكون حركة مجتمع السلم قد ثبتت في موقع المعارضة وعدم تكرار تجربتها مع الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة عام 1999 قبل أن تنسحب من حكوماته المتعاقبة منذ 2012.

ولدى شرحه لأسباب اتخاذ خيار عدم الدخول في الحكومة أكد مقري في مؤتمر صحافي عقده الأربعاء 30 يونيو/حزيران 2021، أن «القرار اتخذته الحركة بكل سيادية داخل مؤسساتها».

وقال إن «مجلس شورى الحركة صادق في دورته الطارئة بأغلبية كبيرة تكاد تصل إلى الإجماع بعدم المشاركة

وستكون الحركة القوة السياسية الوحيدة المعارضة داخل البرلمان، في وقت فضلت أحزاب (جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي)، و(جبهة المستقبل وحركة البناء الوطني) تشكيل أغلبية رئاسية داخل المجلس لدعم الرئيس تبون والدخول في حكومة لتنفيذ برنامجه الرئاسي.

واعتبر مقري أنه «لو انخرطت الحركة في الحكومة كانت ستحرم الجزائر من هذا الوسط النافع الذي يسمح بمواصلة البحث عن الفرص والتوافق وإعطاء الأولوية للبرامج والأفكار».

وأوضح أن الظروف «هي التي دفعت بالحزب لهذا الموقع، وأنها كانت تريد فعلا المشاركة في الحكومة ولكن بما يضمن تحقيق رؤيتها وبرامجها» (12).

بقية تجارب العمل السياسي ذي المرجعية الاسلامية في بقية دول المشرق العربي

ونستمر في استعراض ومراجعة بقية تجارب العمل السياسي ذي المرجعية الإسلامية في بقية دول المشرق العربي، فلا نجد إنجازات سياسية على المستوى الوطني حققت مصالح بيّنة وثابتة ومعتبرة لصالح المواطنين أو شكّلت تجذيرا وترسيخا لممارسة ولأسسة العمل الديمقراطي.

فالتجربة في مصر وبعد أول انتخابات رئاسية وبرلمانية شهدتها مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 لم تشهد تزويرا، ووصول أول رئيس مدني إلى سدّة الحكم من خلال صناديق الاقتراع انتهت بانقلاب عسكري كارثي شهد خلاله ميدان رابعة العدوية وغيره من الميادين بالقاهرة مذبحه راح ضحيتها حوالي أربعة آلاف مواطن مصري، ممّن كانوا معتصمين اعتصاما سلميا في تلك الميادين، ودخول مصر في حالة طوارئ لم تتعاف منه حتى الآن، كما أن المجلس العسكري الذي قاد الانقلاب العسكري في 2013 لم يتح للحاكم المدني د. محمد مرسي فترة إكمال مدة حكمه 2011-2015، لتقييم تجربة حكم الإسلاميين وبالتالي لا يمكن البناء على تلك التجربة المريرة في مصر الحبيبة إلى قلب كل عربي، التي جرى وأدها في مهدها.

هناك دروس وعبر مستخلصة من مساهمات عدة في حركة الإصلاح السياسي ذي المرجعية الإسلامية في بلدان عربية أخرى، من خلال مشاركات ومساهمات وينسب متفاوتة من الإنجاز على صعيد العمل والمشاركة السياسية، نستعرض بعضا منها على النحو الآتي:



الكويت.. الحركة الدستورية الإسلامية (حدس):

الحركة الدستورية الإسلامية وتعرف اختصاراً بـ (حدس)، أشهرت عام 1991، بعد تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي، الذي دام سبعة شهور مظلمة، حيث تسابق الكويتيون ضمن مشاعر حلاوة التحرير ومرارة الاحتلال للمبادرة في تأسيس وتقديم عدة مبادرات سياسية وطنية، تستهدف في المقام الأول تحقيق الاستفادة المثلى من دروس الاحتلال القاسية.

أسس الحركة الدستورية الإسلامية عدد من رجالات الكويت المعروفين بالاهتمام بالشأن العام، وكان في مقدمتهم الشيخ د. جاسم المهلهل، السيد عيسى الشاهين، الدكتور ناصر الصانع، المهندس مبارك الدويلة، وغيرهم من أبناء التيار الإسلامي بالكويت.



تنطلق (حدس) من ثلاث دعائم أساسية:

أولاً - الإسلامية : فهي تسعى جاهدة لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، وتنطلق في رؤاها الوطنية الإصلاحية المختلفة من تعاليم الدين الإسلامي، باعتباره نظام شامل لجوانب حياة المسلم كلها.

ثانياً - الدستورية : فهي تلتزم باعتبار دستور 1962م القانون الأساسي الواجب الاحترام والاتباع في الدولة، وتدافع عن حقوق المواطنين والمقيمين الدستورية، داعمة جهود تطويره لمزيد من المشاركة الشعبية والحريات العامة.

ثالثاً - الشعبية : فالحركة كيان شعبي، يدار من متطوعين من أبناء الشعب الكويتي، ويستهدف تحقيق الصالح العام للشعب، بعيداً عن الصالح الشخصي لمجاميع الضغط وعصابات الفساد المنظمة.

الحركة الدستورية الإسلامية شاركت في كافة انتخابات مجلس الأمة (الشرعية) منذ 1992م، وحصدت مقاعد برلمانية عديدة في مسيرتها الطويلة، وقام ممثلوها في البرلمان بتقديم وإقرار العديد من التشريعات الوطنية الهامة (9).

وللحركة مساهمات ومشاركات في الحراك السياسي والتشريعي شمل عدة مجالات ومن ضمنها في مجال المرأة ساهمت الحركة بتقديم جملة مقترحات بقوانين للنهوض بالمرأة الكويتية في شتى المجالات، ومبادرة في مجال مكافحة الفساد كشف الذمة المالية لنوابها، حيث قام نواب الحركة بتقديم كشوف بدمهم المالية وكشوف ذمم زوجاتهم وأبنائهم القصر إلى رئيس مجلس الأمة، وفي مجال الإصلاح الإداري تقدمت الحركة بفكرة إنشاء معهد تدريب لشاغلي الوظائف القيادية والمرشحين لشغلها، وفي مجال الإصلاح السياسي للحركة رؤية حول التشكيل الحكومي وأكدت أهمية أن يتضمن التشكيل الحكومي كفاءات سياسية متخصصة من ذوي القدرة على صناعة قيادة التوجهات الإصلاحية التنموية يتميزون بالكفاءة والتخصص (9).



الأردن.. وحزب جبهة العمل الإسلامي:

يقول في الرؤية والرسالة أنه حزب وطني راشد يحظى بثقة الشعب الأردني ويسعى لتحقيق طموحاته وتطلعاته في بناء الدولة الحديثة بمرجعية إسلامية، كما يسعى الحزب ليكون حزباً سياسياً، مشاركاً بفاعلية في تحقيق الإصلاح الشامل للنهوض بالمجتمع والدولة.

وهو حزب أردني، سياسي، إسلامي، مستقل، تأسس عام 1992 و ذو مرجعية إسلامية، ينطلق من الواجب الشرعي في الدعوة إلى الله تعالى، ووظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونصرة الإسلام، وينسجم مع ما تشهده الساحة العربية والإسلامية والمحلية في الجانب السياسي، ومن ضرورة الوقوف في وجه التحدي الحضاري الذي يواجه أمتنا وتوجيه الطاقات والموقف السياسي الشامل على الصعيد العالمي والإسلامي، والعربي والوطني، ومن واقعية الإسلام في الشؤون الحياتية المختلفة، مؤكداً على الممارسة السياسية الملتزمة بأخلاق الإسلام (13).

يهدف الحزب إلى استئناف الحياة الإسلامية للمجتمع الأردني، ويسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في مختلف ميادين الحياة، والإسهام في بناء الأمة معنوياً ومادياً، نحو وحدة الأمة وحريتها، ومقاومة النفوذ الاستعماري والأجنبي، وترسيخ الوحدة الوطنية، والمنهج الشوري، والاهتمام بقضايا الناس الحياتية.

اشترك في عدة دورات انتخابية تشريعية، وأوصل عدداً لا بأس به من أعضائه للبرلمان الأردني، كما قاطع دورات انتخابية أخرى، له حراك في أوساط الشعب الأردني، وعناصره توجد في عدة واجهات من منظمات المجتمع المدني، بما فيها الكثير من النقابات المهنية، وتداولت مقعد الأمانة فيه ثمان شخصيات قيادية، منذ إنشائه في العام 1992 وحتى 2021 (13).

ثورة الإنقاذ الوطني في السودان:

ما عرف بثورة الإنقاذ في السودان، التي قادها المشير عمر حسن البشير، منذ حوالي ثلاثين عاما -وقد كانت انقلابا عسكريا-، عاش السودان خلالها يعاني المقاطعة والحصار تحت طائلة عقوبات وزارة الخزانة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بعد أن تم وصفه بكونه نظاما يؤي إرهابيين، ساهمت الحكومات التي تعاقبت على الحكم في السودان، منذ العام 1989 وحتى العام 2020 -وكان أغلبها من عناصر مدنية سياسية وعسكرية وتكنوقراط- بقدر كبير من النمو الاقتصادي، شمل التوسع في مجال زراعة قصب السكر وفي زيادة مصانع إنتاج السكر وزيادة كبيرة في عدد الجامعات والمستشفيات الحكومية وسفلة الطرق وربط الكثير من مناطق وولايات السودان المترامية الأطراف بعضها ببعض وكذا استخراج البترول، كما تحققت الكثير من الإنجازات في مجالات مختلفة في التنمية المستدامة، لكن في السنوات الأخيرة من عمر ثورة الإنقاذ وحكومة البشير لم تكن في مستوى الطموح الجماهيري، حيث آلت الظروف الاقتصادية في العام 2020 إلى نقص حاد في المواد الغذائية الأساسية، مثل القمح وكذا الؤقود وشهد الجنيه السوداني هبوطا حادا في قيمته الشرائية إزاء الدولار، كما شهدت السودان انفصال جنوبه عن شماله وقيام جمهورية جنوب السودان عام 2011 وعاصمتها جوبا، وانتهى المطاف بسقوط حكم البشير وقيام مجلس السيادة برئاسة الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان عام 2019 لفترة انتقالية لمدة 39 شهرا وحكومة انتقالية تضم عناصر مدنية يسارية وشيوعية وعسكرية برئاسة الدكتور عبدالله حمدوك العضو السابق في الحزب الشيوعي السوداني.

اليوم ينظم المؤتمر الوطني حراكا شعبيا في الشارع السوداني ويتهم الحكومة التي جاءت عقب الإطاحة بحكومة ونظام البشير بأنها حكومة شيوعية يسارية، حيث انهارت منظومة الخدمات الصحية والتعليمية والخدماتية الأخرى في ظل تلك الحكومة، مما زاد من احتقان الشارع السوداني، ويقف المؤتمر الوطني ضد محاولات حله والتي تطالب به الحركات والأحزاب اليسارية السودانية، ويؤكد أنّ قرار حلّ أي حزب لا يجب أن يتم إلا بحكم قضائي.

تمّت مصادرة أموال وعقارات الكثير ممّن ينتسبون لحزب المؤتمر الوطني وبدون أي مسوغات قانونية، ويحاول الشيوعيون السودانيون إلغاء قانون مقاطعة إسرائيل، مما استفز الكثير من الفئات الاجتماعية في السودان، المؤيدة للقضية الفلسطينية.

ومما ساهم في سقوط سلطة البشير كثرة الخلافات التي عصفت بقيادات المؤتمر الوطني وزاد الطين بلّة حدوث بعض الخيانات في صفوف الحزب، حيث تم شراء بعض ذمم القيادات، رافقها تدخل مخابراتي قوي لبعض أجهزة مخابرات لصالح دول وقوى إقليمية ودولية.

في مشروع التخطيط للإطاحة بسلطة وحكم البشير تم التركيز على فئة الشباب من خلال توظيف وسائل التواصل الاجتماعي ومن خلال خطة بنفّس طويل تمت شيطنة ثورة الإنقاذ وحكومة البشير.

لكن يبدو أن الساحة السياسية السودانية حبلت بالأحداث، حيث لوحظ تبادل الأدوار بين فرقاء العمل السياسي، كما لوحظ أن حزب المؤتمر الوطني -الحزب الحاكم سابقا- بدأ يستعيد زمام المبادرة وليس أدل على ذلك من نجاحه في عقد مؤتمر مجلس شورا في 29 مايو 2021 وأصدر بيانا ختاميا تناولته الكثير من المواقع الإخبارية ووسائل التواصل الاجتماعي (14).

الشارع السوداني اليوم تتغيّر قناعاته باستمرار وهو في حالة احتقان كبير، خاصة بعد فشل الحكومة اليسارية في تحقيق الحد الأدنى مما كان يطالب به ويرجوه الشعب منها، حيث تدهورت الكثير من الخدمات الأساسية مثل خدمات الكهرباء، مع انعدام للسلع الغذائية الأساسية والمشتقات النفطية وتدهور في القيمة الشرائية للجنيه السوداني التي كانت إلى حد ما متماسكة في ظل حكومات الإنقاذ المتتالية.

ظلت أبرز مطالب حزب المؤتمر الوطني هو التزام الحكومة اليسارية بقيادة الدكتور عبد الله حمدوك ببرنامج الفترة الانتقالية وأن لا تحيد عنه وأن تجري الانتخابات التشريعية والرئاسية مع انتهاء فترتها في عام 2023.

في هذه الإطلالة والاستعراض السريع لم أتمكن من فحص التجربة السودانية في الحكم وسبر أغوارها في ظل قيادة المشير عمر حسن البشير وبالتالي معرفة الدروس والعبر المستقاة من تلك التجربة، لكن العبرة بالمآلات، وفي تقديري البسيط أن صنّاع القرار ورجال الحكم في ظل قيادة ما عرف بثورة الإنقاذ وخلال ثلاثين عاما من تفردهم بالحكم في السودان فقد أضاعوا فرصا ذهبية في تأمين ولو قدر بسيط من الإنجاز، خاصة في المجال الاقتصادي في بلد مثل السودان، حيث الأرض الخصبة واسعة المساحات، وحيث المياه المتوفرة والصالحة للري، مياه النيلين الأبيض والأزرق، وحيث الثروة الحيوانية التي تعد بعشرات الملايين من رؤوس الأبقار والأغنام وغيرها، صحيح أن البلد عانى من الحصار والعقوبات الاقتصادية ولكن توجد عدة بلدان تعرّضت للكثير من العقوبات الاقتصادية واستطاعت تجاوزها وتحقيق إنجازات اقتصادية معتبرة.

وللإنصاف فإن الحراك السياسي والمعرفي الذي شهدته دول المغرب العربي منذ قيام ثورات الربيع العربي في العام 2011 وحتى اليوم فيما يتعلق بتجربة الأحزاب والحركات السياسية فيها وذات المرجعية الإسلامية فقد كان كبيرا ومتميزا ومتقدما مقارنة بما هو عليه الحال في دول المشرق العربي في الرؤى والتصورات والبرامج والمعالجات خاصة في الجوانب الفكرية والسياسية.



التجمع اليمني للإصلاح في اليمن

قدم تجربة رائدة في العمل السياسي، واستطاع التعايش مع الحزب الحاكم، وشارك في السلطة عن طريق صندوق الانتخابات، وخرج منها بالصندوق أيضا.

وتمكن حزب الإصلاح من نسج علاقات مع بقية الأحزاب القومية واليسارية والشيعية فيما عرف باللقاء المشترك.

لم يقتصر عمل الإصلاح على الجانب السياسي، فقد كان له حضور مع النخب الأكاديمية والفكرية، وشارك في عملية التنوير والتوجيه والإعلام، وفي نفس الوقت كان له حضور جماهيري وشعبي كبير، وقدم مشروعات اقتصادية واجتماعية وتعليمية خدمت المجتمع، وأتاحت فرص عمل كثيرة للشباب.

لقد كادت التجربة اليمنية أن تؤولي ثمارها لولا الانقلاب الحوثي الذي صادر الحريات والحقوق وأدخل اليمن في حروب أكلت الأخضر واليابس، ولا تزال الحرب مستعرة منذ سبع سنوات حتى كتابة هذا البحث، ومن الصعوبة تقويم التجربة، والوقوف عند إيجابيات وسلبياتها قبل أن تضع الحرب أوزارها.

الموقف الدولي

من حركات التغيير التي قادت بها بعض الحركات والجبهات والأحزاب ذات المرجعية الإسلامية في دول الربيع العربي:

تفاقمت نزعات التوجس وسياسات المحاصرة بعد ثورات الربيع العربي، بسبب تقدم الحركات والأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية إلى قيادة الزخم الجماهيري في أكثر من بلد عربي، حيث عاد الفرز الأيدلوجي بشراسة أكبر في تلك البلدان، حتى تلك التي حصل فيها تهدئة نسبية وتقدّم فيها التعاون والتعايش مثل تونس (1).

اختارت دوائر النفوذ الدولي سياسات المحاصرة والاحتواء والتقويض والمصادرة لكل المكتسبات الشعبية التي تحققت، خاصة بعد إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، وقد اختلف مستوى التقويض والمصادرة من حالة إلى أخرى ولكن كان قاسمها المشترك أنها كلها كانت كارثية وألحقت دماراً شاملاً بمصالح الشعوب في تلك البلدان حاضرا ومستقبلا (سوريا وليبيا واليمن ومصر نموذجا(1)).

ذلك أنّ الحركات والأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية في المنطقة وبقطع النظر عن أخطائها كانت تعاني حصارا واضطهادا ومتابعة الأنظمة المستبدة والفاسدة، بسبب التنازع حول الشرعية الجماهيرية وحول المرجعية الدينية، كما كانت تتعرض لمحاصرة النخب ودوائر التأثير الإعلامي والفكري والثقافي، بسبب واقع العلاقة بين الدين والشأن العام، ولم يكن أكثر هذه النخب تسامحا يرى فيها أكثر من ملف حقوقي، يوظف في المعارك السياسية مع السلطة (1).

كما أنّ الدوائر الدولية النافذة كان يغلب عليها التوجس إن لم يكن العداء تجاه تلك الحركات والأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، لكن بالمقابل فقد حظيت تجارب الانتقال الديمقراطي في العالم منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، في جنوب ووسط وشرق أوروبا (الأمثلة كثيرة، لكن واحدا منها حركة التضامن بقيادة الزعيم العمالي البولندي ليخ فاونسا، الذي قاد حركة معارضة عمالية في ظل النظام الشيوعي الشمولي في بولندا في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وقبل سقوط الاتحاد السوفيتي حصل على جائزة نوبل للسلام عام 1983، ثم رئيسا لبولندا للفترة 1990-1995) (15).

وفي جنوب أفريقيا الذي شهد خروج الزعيم الجنوب أفريقي نيلسون مانديلا زعيم المؤتمر الوطني الأفريقي، الذي قاوم حركة التمييز العنصري، والذي بقي في السجن 27 سنة، وقد كان محكوما عليه بالسجن مدى الحياة وخرج منه ليصبح رئيسا للجمهورية للفترة 1994-1999 وحصل على جائزة نوبل للسلام، والأمثلة كثيرة في البرازيل والأرجنتين وتشيلي والبيرو وبوليفيا وغيرها، حيث توفرت لحركات التغيير تلك حواضن سياسية واقتصادية إقليمية ودولية، غير أن ثورات الربيع العربي لم تحظ بمثل تلك الفرص، بسبب فروقات التأثير الثقافي والديني والحضاري في العلاقات الدولية، وحتى عندما جرى التكالب عليها وأدّها من قبل قوى محلية وإقليمية وبتخاذم وقبول دولي لم تجد بواقي لها (16).

المراجع:

1. مقتطف من كتاب، من الجماعة الى الحزب السياسي، إدارة التغيير في سياق انتقالي، المؤلف الاستاذ عبدالحميد الجلصي، الطبعة الاولى، جانفي 2021.
2. تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم، كتاب حرّره برهان الدين ضروران، علي أصلان، رمضان يلدرم، نشر في رؤية تركية، دورية محكمة في الشؤون التركية والدولية، 9 مايو 2019.
3. التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية المغربي، للباحث اسماعيل حمودي، دراسة نشرتها رؤية تركية - دورية محكمة في الشؤون التركية والدولية، السنة 6، العدد 1، الاول من مارس 2017.
4. الامين البوعزيزي، كاتب مقدمة كتاب الاستاذ عبدالحميد الجلصي، من الجماعة الى الحزب السياسي، إدارة التغيير في سياق انتقالي، جانفي 2021.
5. قراءة في تجربة حركة النهضة في عهد الترويكا، الباحث حذيفة حامد، موقع عربي 21 على الانترنت، 15 ابريل 2021.
6. الاسلاميون والحوار السياسي في ليبيا، بقلم الباحث خيري عمر، رؤية تركية - دورية محكمة في الشؤون التركية والدولية، السنة 6، العدد 1، الاول من مارس 2017.
7. ليبيا، الاخوان المسلمين ا تتحول الى " جمعية الإحياء والتجديد"، موقع وكالة الأناضول التركية، 2 مايو 2021.
8. وكالة الأناضول التركية، السبت 19 يونيو/حزيران 2021.
9. الحركة الدستورية الاسلامية في الكويت، موقع الحركة الرسمي على الانترنت، <http://www.icmkw.org>
10. النظام الاساسي لحركة مجتمع السلم الجزائرية. <https://hmsalgeria.net>
11. حركة مجتمع السلم الجزائرية، <https://ar.wikipedia.org/wik>

12. الجزائر, لماذا رفضت حركة مجتمع السلم الجزائرية المشاركة في الحكم, تحليل إخباري, بثبات الحركة على موقعها الحالي سيكون في البرلمان الجديد كتلة معارضة قوامها 65 نائبا, 2021-6-29, موقع وكالة الاناضول التركية.
[/https://www.aa.com.tr](https://www.aa.com.tr)
13. موقع حزب جبهة العمل الاسلامي بالأردن على الانترنت, <https://jabha-jo.com>
14. البيان الختامي لمجلس شورى الحزب الوطني السوداني بتاريخ 29 مايو 2021, <https://www.alnilin.com/13185965.htm>
15. تاريخ حركة تضامن البولندية, ويكيبيديا, <https://ar.wikipedia.org/wiki>
16. نيلسون مانديلا, ويكيبيديا, <https://ar.wikipedia.org/wiki>



www.yeniyemen.net

Şirinevler Mahallesi, Fatih 4, Sokak
No24/ Çoban iş merkezi, 34188
Bahçelievler/istanbul

✉ info@yeniyemen.com

☎ +90 551 200 10 20

 YeniYemenAr